تأثير الاتفاقيات الدولية على حقوق المرأة في الدول النامية

■ أ. فائزة أحمد محمد عبد القادر *

● تاريخ استلام البحث 2025/02/25م ● تاريخ قبول 2025/04/12م

■ **المستخلص:**

تتناول هذه الدراسة تأثير الاتفاقيات الدولية على حقوق المرأة في الدول النامية، مع التركيز على كيفية تطبيقها ودورها في تحسين أوضاع المرأة. تُظهر الدراسة أن الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) قد ساهمت في تطوير بعض التشريعات الوطنية لتحسين مكانة المرأة وتعزيز حقوقها. ومع ذلك، فإن التنفيذ يواجه تحديات عديدة، أبرزها ضعف الإرادة السياسية، التأثير السلبي للعادات والتقاليد، ونقص الموارد. توضح الدراسة حالات نجاح محدودة في بعض الدول النامية، بينما تسلط الضوء على الإخفاقات الناتجة عن غياب آليات فعالة للرصد والتنفيذ. وخلصت الدراسة إلى أن تحسين حقوق المرأة يتطلب التزامًا أقوى من الدول النامية وإصلاحات هيكلية تعزز المساواة الجندرية.

● **الكلمات الافتتاحية:** الاتفاقيات الدولية، حقوق المرأة، الدول النامية.

■ **abstract:**

This study explores the impact of international agreements on women's rights in developing countries, focusing on their implementation and role in improving women's status. The findings highlight those international agreements, such As stated by the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women (CEDAW), have contributed to the development of national legislations aimed at enhancing women's rights. However, implementation faces numerous challenges, including weak political will, the negative influence of cultural traditions, and resource constraints. While the study identifies some successful cases In developing

*محاضر بقسم المواد العامة - المعهد العالي للعلوم والتقنية - طرابلس E-maiI:Dralkouta@gmail.com

countries, it also serves as highlights failures stemming from the absence of effective monitoring and enforcement mechanisms. The study concludes that advancing women's rights requires stronger commitments from developing countries and structural reforms to promote gender equality.

● **Keywords:** International agreements, women's rights, developing countries.

■ المقدمة:

شهد العالم في العقود الأخيرة تطوراً ملحوظاً في الاعتراف بحقوق المرأة وتعزيز مكانتها في المجتمع، وذلك من خلال اعتماد العديد من الاتفاقيات الدولية الهادفة إلى حماية حقوق المرأة وضمان المساواة بين الجنسين. وبالرغم من أن هذه الاتفاقيات تُعد إنجازاً مهماً في مجال حقوق الإنسان، إلا إن تطبيقها على أرض الواقع، خصوصًا في الدول النامية، يواجه تحديات عدة قد تعوق تحقيق الأهداف المرجوة. تتباين هذه التحديات بين العوامل الاجتماعية والثقافية، وأحياناً العقبات الاقتصادية والسياسية التي تحول دون التزام الدول النامية التزامًا كاملاً بمضامين الاتفاقيات الدولية.

تسعى هذه الورقة البحثية إلى استكشاف تأثير الاتفاقيات الدولية على حقوق المرأة في الدول النامية، وتحديد مدى فعالية هذه الاتفاقيات في تحقيق التحسينات المنشودة في هذا المجال. كما تركز الدراسة على بعض الأمثلة والنماذج التي توضح كيفية تفاعل الدول النامية مع الاتفاقيات الدولية، وتستعرض حالات نجاح وإخفاق في تطبيق هذه الاتفاقيات، مع التركيز على العوائق والعوامل التي تؤثر على هذا التطبيق.

■ مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في التفاوت الكبير بين ما تنص عليه الاتفاقيات الدولية بشأن حقوق المرأة، وبين الواقع الذي تعيشه المرأة في العديد من الدول النامية، حيث لا تزال تعاني من التمييز وعدم المساواة، بالرغم من انضمام حكوماتها إلى العديد من الاتفاقيات الدولية التي تدعو إلى حماية حقوقها.

● سؤال البحث الرئيسي لهذه الدراسة هو: **"إلى أي مدى تؤثر الاتفاقيات الدولية على**

حقوق المرأة في الدول النامية، وما هي التحديات والنجاحات التي تواجه تطبيق هذه الاتفاقيات في تحسين أوضاع المرأة في هذه الدول؟»

وينبثق عن هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية، منها:

1. ما هي أبرز الاتفاقيات الدولية التي تتناول حقوق المرأة، وكيف ساهمت في تطوير هذه الحقوق؟
2. كيف انعكست هذه الاتفاقيات على التشريعات والقوانين في الدول النامية؟
3. ما هي التحديات التي تحول دون التطبيق الفعّال للاتفاقيات الدولية في الدول النامية؟
4. ما هي العوامل التي ساعدت على نجاح بعض الدول النامية في تحسين حقوق المرأة من خلال تطبيق الاتفاقيات الدولية؟

■ أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. فهم مدى تأثير الاتفاقيات الدولية على تحسين حقوق المرأة في الدول النامية.
2. التعرف على التحديات التي تواجه الدول النامية في تطبيق الاتفاقيات الدولية.
3. تحليل النجاحات والإخفاقات المرتبطة بتطبيق الاتفاقيات الدولية في تحسين أوضاع المرأة في الدول النامية.
4. تقديم توصيات من شأنها دعم الجهود الهادفة إلى تعزيز حقوق المرأة في هذه الدول.

■ أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من كونه يسلط الضوء على العلاقة بين القانون الدولي وواقع حقوق المرأة في الدول النامية، ويسهم في توضيح العقبات التي تحول دون الاستفادة الكاملة من الاتفاقيات الدولية. كما يوفر البحث نظرة شاملة عن النجاحات والإخفاقات التي تشهدها الدول النامية في هذا المجال، مما يساعد في تحسين فهم السياسات المناسبة لتطوير حقوق المرأة وتعزيزها.

■ منهجية البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بالإضافة إلى دراسة بعض الحالات العملية لتطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) في الدول النامية.

■ المبحث الأول:

الإطار النظري للاتفاقيات الدولية وحقوق المرأة

● المطلب الأول:

ماهية حقوق المرأة في القانون الدولي:

• تعريف الحقوق الممنوحة للمرأة وفقاً للقانون الدولي:

حقوق المرأة هي المبادئ والأسس القانونية والإنسانية التي تضمن للمرأة التمتع الكامل بكرامتها الإنسانية ومكانتها المتساوية في المجتمع. وتشمل هذه الحقوق حماية المرأة من جميع أشكال التمييز والتهميش، والعمل على تحقيق المساواة بينها وبين الرجل في مختلف المجالات، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية. تهدف حقوق المرأة إلى تمكينها من المشاركة الفاعلة في بناء المجتمع، بما يشمل حقوقها في التعليم والرعاية الصحية والعمل والعدالة الاجتماعية.

تشمل حقوق المرأة حريتها في اختيار حياتها المهنية والشخصية، وضمان الحماية من العنف الجسدي والمعنوي والاقتصادي، سواء في المنزل أو المجتمع. كما ترتكز حقوق المرأة على حقها في الوصول المتساوي إلى الفرص والخدمات، وضمان مشاركتها في اتخاذ القرارات السياسية والإدارية، بما في ذلك حقها في التصويت والترشح للمناصب العامة.

من الجوانب الأساسية لحقوق المرأة أيضاً الاعتراف بدورها المحوري في الأسرة والمجتمع، وحماية حقوقها في العلاقات الزوجية والأسرية، بما يضمن المساواة والعدل بين

الزوجين. ويشمل ذلك الحق في الزواج القائم على الموافقة الحرة، وحمايتها من الممارسات الضارة مثل الزواج القسري والاتجار بالبشر.

تسعى حقوق المرأة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في القوانين والسياسات والممارسات اليومية، وتعمل على إنهاء جميع أشكال التمييز والاضطهاد الذي قد تواجهه المرأة بسبب جنسها. وفي السياق العالمي، تُعتبر حقوق المرأة جزءًا أساسيًا من حقوق الإنسان، وتمثل التزاماً دولياً لتعزيز العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، من خلال مواثيق واتفاقيات دولية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1).

- **نبذة تاريخية عن تطور الحقوق الممنوحة للمرأة وفقاً للقانون الدولي:**

تطورت حقوق النساء بشكل ملحوظ ضمن المواثيق والاتفاقيات الدولية، بدءاً من ميثاق الأمم المتحدة عام 1945، الذي أكّد على الحقوق المتساوية بين الرجال والنساء، مروراً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 الذي أرسى مبدأ المساواة بين الجنسين. تلا ذلك صدور اتفاقيات دولية هامة، منها الاتفاقية المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة عام 1952، التي ضمنت للنساء حق التصويت والترشح والمشاركة في الحياة العامة، واتفاقيات أخرى تناولت جنسية المرأة المتزوجة وحقوقها في الزواج. بلغت الجهود ذروتها مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) **عام 1979، التي اعتُمدت كإطار دولي شامل يضمن حقوق النساء في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع التأكيد على مبدأ المساواة في النتائج لا الحقوق فقط. علاوة على ذلك، شملت التطورات إعلان مناهضة العنف ضد المرأة عام 1993، الذي اعترف بأن العنف يمثل أحد أشكال التمييز التي تعيق المساواة. كما أُدرجت حقوق النساء في صكوك دولية أخرى مثل البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية** سيداو، الذي منح النساء القدرة على تقديم شكاوى عن الانتهاكات، فضلاً عن إدراج العنف ضد النساء كجريمة حرب في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. كل هذه التطورات تؤكد الالتزام الدولي بتعزيز حقوق المرأة والقضاء على التمييز بجميع أشكاله [2].

● **المطلب الثاني:**

الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق المرأة:

1. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: (3)

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر عام1948، يُعد الأساس الذي بُنيت عليه الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق الإنسان، ويؤكد مبدأ المساواة بين الجنسين كأساس للكرامة والحقوق الإنسانية. يضمن الإعلان، من خلال مواده المختلفة، حماية حقوق المرأة، حيث تنص المادة الأولى على المساواة في الكرامة والحقوق، والمادة السابعة على المساواة أمام القانون وحماية الجميع من التمييز، بالإضافة إلى المواد التي تكفل حق العمل والتعليم للجميع دون تمييز. كما تدعو المادة الثانية إلى تطبيق الحقوق الواردة فيه دون استثناء بسبب النوع الاجتماعي. ورغم أهمية الإعلان في ترسيخ هذه المبادئ، إلا إن تحقيقها يواجه تحديات ثقافية وقانونية في العديد من الدول، مما يجعل الالتزام بتطبيقها ضروريًا لتعزيز حقوق المرأة والمساواة في جميع أنحاء العالم.

2.اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW):[4]

تم اعتماد هذه الاتفاقية من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1979 ودخلت حيز التنفيذ عام 1981. وتعتبر بمثابة "دستور دولي" لحقوق المرأة.

تلزم الاتفاقية الدول الأطراف باتخاذ خطوات تشريعية وإدارية وسياسية تهدف إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية. كما تؤكد على أهمية تبني تدابير لضمان تحقيق المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في مجالات العمل والتعليم والصحة.

● **المواد البارزة:**

- المادة 1: تعريف التمييز ضد المرأة.
- المادة 7: ضمان مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة.
- المادة 11: حقوق المرأة في العمل والمساواة في الأجر.

3. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية:[5]

اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1966 ودخل حيز التنفيذ عام 1976. يُعتبر من أهم الاتفاقيات الدولية التي تحمي حقوق الإنسان بشكل عام، ويحتوي على أحكام تعزز المساواة بين الرجل والمرأة.

تنص المادة 3 من العهد على ضمان تمتع الرجال والنساء على قدم المساواة بجميع الحقوق المدنية والسياسية الواردة فيه، ومنها الحق في المشاركة في الحياة العامة، حرية التعبير، وحق الحصول على العدالة.

- **المواد المتعلقة بالمرأة:**

– المادة 23: حماية الأسرة والمساواة في الزواج.

– المادة 26: المساواة أمام القانون وحظر التمييز.

- **المطلب الثالث:**

أثر الاتفاقيات الدولية على التشريعات الوطنية في الدول النامية:

- **أثر الاتفاقيات الدولية على التشريعات الوطنية في الدول النامية:**

تسهم الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق المرأة، مثل اتفاقية سيداو (CEDAW)، بشكل ملحوظ في تطوير التشريعات الوطنية في الدول النامية. إذ تضغط هذه الاتفاقيات على الحكومات للالتزام بمعايير حقوق الإنسان العالمية، مما يؤدي إلى سن قوانين جديدة أو تعديل القوانين القائمة لتحقيق المساواة بين الجنسين. على سبيل المثال، دفعت التزامات الدول بموجب CEDAW إلى إصلاح قوانين الأحوال الشخصية في العديد من الدول العربية، مثل منح المرأة حقوقاً متزايدة في الطلاق وحضانة الأطفال.

أسفر الالتزام بمقتضيات الاتفاقية عن إجراء تعديلات مهمة في مدونة الأسرة بالمغرب عام 2004، مما عزز حقوق المرأة في قضايا مثل الطلاق وحضانة الأطفال، بالإضافة إلى تحديد سن الزواج عند ثمانية عشر عاماً لكلا الجنسين. وعلى الرغم من أن المدونة لم تحظر تعدد الزوجات صراحة، إلا إنها وضعت قيوداً صارمة على هذه الممارسة،

حيث يُلزم القانون الزوج بتقديم مبررات مقنعة للزواج الثاني، مع الحصول على موافقة قضائية، كما تم تفصيل الإجراءات المرتبطة بذلك في المواد (40-46). علاوة على ذلك، دعمت هذه الإصلاحات تحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك إدراج قوانين تعزز المساواة مثل قانون الشغل المعدل لعام 2003 وقانون الجنسية لعام 2008. كما ساهم تطبيق نظام الحصص في الانتخابات المحلية في زيادة تمثيل النساء خلال عام 2009، واستمر هذا التوجه في عام 2011. (6)

أما في تونس، أسهم الالتزام بمبادئ المساواة الواردة في الاتفاقيات الدولية في إصدار القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أغسطس 2017 **والمتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة**، عالج القانون الجوانب القانونية والاجتماعية للعنف، بما يشمل العنف الأسري والتحرش الجنسي، ووسّع الحماية القانونية للمرأة بطريقة تُعد سابقة في المنطقة. (7)

ومع ذلك، فإن تأثير الاتفاقيات الدولية يواجه تحديات في دول أخرى. على سبيل المثال، تبنت المملكة العربية السعودية خطوات تدريجية استجابةً للضغوط الدولية، منها تعديل القوانين التي كانت تحد من حركة المرأة، مثل السماح بقيادتها للسيارة في 26 **سبتمبر** 2017. (8)، وإلغاء نظام ولاية الرجل على المرأة في بعض الحالات. ورغم ذلك، لا تزال تحفظاتها على مواد معينة في CEDAW، مثل تلك المتعلقة بالأحوال الشخصية، تحد من تأثير الاتفاقية على إصلاح القوانين. (9)

أما على الصعيد المحلي أثرت الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة بشكل محدود على التشريعات الليبية، لكن تأثيرها كان غير كافٍ في بعض الجوانب بسبب الظروف السياسية والاجتماعية التي تمر بها البلاد. ليبيا، كدولة عضو في الأمم المتحدة، وقعت على العديد من الاتفاقيات الدولية، ولكن التحديات الداخلية مثل النزاعات السياسية، والصراعات المسلحة، وغياب الاستقرار الحكومي، قد حدّت من قدرة البلاد على تنفيذ الإصلاحات بشكل فعال، رغم ذلك فإن بعض التعديلات القانونية التي تم إدخالها في السنوات الأخيرة كانت استجابة لضغوط المجتمع الدولي، مثل تعديل قوانين العنف الأسري. ففي عام 2016، أصدرت الحكومة الليبية قانون رقم 6 لسنة 2016م. (10) لمكافحة العنف ضد المرأة، وهو خطوة تعكس التزامًا جزئيًا بتطبيق معايير حقوق الإنسان

الدولية، وكما أبدى البرلمان الليبي استعداده لمناقشة أول مشروع قانون شامل لمكافحة العنف ضد المرأة في ليبيا وسيعد القانون في حالة إصداره أول قانون لمكافحة العنف والتمييز ضد المرأة في ليبيا. (11)

■ **المبحث الثاني:**

التحديات والنجاحات في تطبيق الاتفاقيات الدولية على حقوق المرأة في الدول النامية

● **المطلب الأول:**

التحديات التي تواجه تطبيق الاتفاقيات الدولية في الدول النامية:

1. التحديات الثقافية والاجتماعية وتأثيرها على تطبيق الاتفاقيات:

في العديد من الدول النامية، تقف العادات والتقاليد المجتمعية عائقًا أمام تنفيذ الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق المرأة. على سبيل المثال، في بعض المناطق الريفية في الهند، يُعتبر تعليم الفتيات أقل أهمية مقارنةً بتعليم الأولاد. وتؤكد إحصائيات وزارة التنمية الريفية هذا الواقع، حيث تشير إلى أن أكثر من 14 ٪ من القرى الهندية تفتقر إلى وجود أي مدرسة، بينما تحتوي 21 ٪ فقط من القرى على مدارس ابتدائية، و11 ٪ على مدارس متوسطة، في حين لا تتجاوز نسبة القرى التي تضم مدارس ثانوية 6.57 % . (12)

وتُظهر الإحصائيات أن البنك الدولي يُقدر أن أكثر من 41 ألف فتاة تتزوج يوميًا قبل أن تبلغ سن الثامنة عشرة. ويسهم الفقر، وعدم المساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى ضعف الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية الجنسية والإنجابية التي تراعي احتياجات الشباب، وقلة فرص العمل اللائقة، في استمرار ظاهرة زواج القاصرات والإنجاب المبكر. وهو ممارسة شائعة في بعض المجتمعات، وكما يُعد عقبة أمام تطبيق المادة 16 من نفس الاتفاقية، التي تنص على حق المرأة في اختيار شريك حياتها بحرية وكانت أبرز تلك الدول في تزايد أعداد زواج القاصرات (النيجر – تشاد- بنغلادش- غينيا – مالي- إثيوبيا ..الخ) على التواصل وأعلاها عربياً جمهورية مصر العربية، إن زواج الأطفال لا يقتصر على إنهاء آمال الفتاة وأحلامها، بل يعرقل أيضاً الجهود المبذولة للقضاء على الفقر

وتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة. ويعدّ منع مثل هذه الممارسات واجباً أخلاقياً يتماشى مع قيم الفضيلة، فضلاً عن كونه خياراً ضرورياً من منظور اقتصادي.[13]

وحيث تعارضت نصوص التشريعات الدينية مع نصوص الاتفاقيات، حيث تُبرَّر بعض القوانين التمييزية بناءً على الشريعة الإسلامية كما في قانون النظام العام السوداني ((من يأتي في مكان عام فعلا أو سلوكا فاضحا أو مخلا بالآداب العامة أو: يتزيا بزي فاضح أو مخل بالآداب العامة يسبب مضايقة للشعور العام يعاقب بالجلد بما لا يتجاوز أربعين جلدة أو الغرامة أو العقوبتين معا))[14] استخدم لمعاقبة النساء على "الزي الفاضح"، ما أثار انتقادات دولية لتعارضها مع مبادئ الحرية الشخصية التي تكفلها الاتفاقيات الدولية. ويرى الخبراء أن المعيارين غير واضحين، حيث يوجد اختلافات فقهية بين علماء الدين الإسلامي على القضايا الفرعية مثل تفسير النصوص القرآنية المتعلقة بالزي، ولا يوجد اتفاق على ما يُعتبر «الزي الإسلامي» الموحد. بالإضافة إلى ذلك، في بلد مثل السودان، الذي يتسم بتعدد قبائله وثقافاته، لا يوجد زي موحد يُعتبر متعارفاً عليه، مما يجعل من الصعب تحديد ما إذا كان اللباس الذي ترتديه المرأة يُعد اللباس السائد أو يُعتبر فاضحاً.

ووفقًا لتقارير الأمم المتحدة، تعاني النساء الليبيات من ضغوط اجتماعية وثقافية تمنعهن من ممارسة حقوقهن الكاملة ومثالاً لما أصدره جهاز الأمن الداخلي في الحكومة الليبية بمرسوم يتضمن تقييد حق المرأة في الحركة بمفردها ويتطلب الإجراء الذي فرضته الحكومة من كل امرأة ليبية في حال سفرها بمفردها ملء نموذج يتضمن الإجابة على أسئلة من بينها توضيح أسباب السفر وسبب غياب المرافق والمرات السابقة للسفر.[15]

أما في المناطق الريفية الليبية، تُعدّ أدوار النساء محصورة بشكل كبير في إطار الأسرة، حيث يُنظر إلى عمل المرأة أو تعليمها في بعض الأحيان كأمر غير ضروري أو حتى مرفوض. عززت هذه الأعراف القيود الاجتماعية المفروضة على النساء، مما جعل من الصعب عليهن الوصول إلى التعليم والعمل والمشاركة السياسية. على سبيل المثال، غالباً ما يتم تبرير حرمان الفتيات من التعليم بالاعتبارات القبلية التي ترى في تعليم المرأة خروجًا عن الدور التقليدي المنوط بها. وبرزت هذه الظواهر بشكل أكبر في الجنوب

الليبي والمناطق النائية، حيث تتفاقم القيود بفعل نقص الوعي القانوني وضعف الآليات المؤسسية لحماية حقوق المرأة. وتنعكس هذه القيود على مؤشرات التنمية الاجتماعية، إذ تسجل المناطق الريفية مستويات منخفضة في معدلات تعليم الفتيات، ما يعمق الفجوة بين التزامات ليبيا الدولية والممارسات المجتمعية المحلية.[16]

2. التحديات الاقتصادية والسياسية التي تعوق تنفيذ الاتفاقيات بفعالية:

تواجه الدول النامية العديد من التحديات الاقتصادية والسياسية التي تقف عائقاً أمام التنفيذ الفعّال للاتفاقيات الدولية تتراوح هذه التحديات بين أزمات اقتصادية حادة وغياب الاستقرار السياسي، مما يؤدي إلى فجوة واسعة بين الالتزامات الدولية والواقع المحلي، وفي الدول النامية الصغيرة، تُظهر التحديات الاقتصادية الهيكلية تأثيراً مباشراً على تنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة، ويتسبب صِغَر عدد السكان وضعف الأسواق المحلية في قلة الفرص الاقتصادية، مما يجعل النساء أكثر عرضة للتهميش في سوق العمل. كما أن ضيق قاعدة الموارد واعتماد هذه الدول على تصدير عدد محدود من المنتجات الأولية يُعزز هشاشة الاقتصاد، ويؤدي إلى نقص الاستثمارات في القطاعات التي تُمكّن المرأة.[17]

وتشكلت معدلات الفقر والبطالة المرتفعة في الدول النامية الأفريقية بجنوب الصحراء الكبرى، حيث بلغت نسبة النساء العاملات في الاقتصاد غير الرسمي حوالي 89 ٪، مما يعني أن معظمهن يعملن بدون أي حماية قانونية أو اجتماعية [18]. إذ هذا الوضع يجعل من الصعب ضمان حقوقهن الاقتصادية المنصوص عليها في المادة 11 من اتفاقية سيداو، التي تضمن الحق في العمل بأجر عادل وكما هو حال النساء في الهند، إذ تشير التقارير إلى أن النساء يكسبن ما يعادل 65 ٪ فقط مما يكسبه الرجال في القطاعات الرسمية. هذه الفجوة في الدخل تُظهر التحديات الكبيرة التي تواجه تنفيذ الاتفاقيات التي تضمن المساواة الاقتصادية بين الجنسين.

وفي الدول العربية، يبلغ معدل البطالة بين النساء حوالي 19 ٪ مقارنة بـ 8 ٪ للرجال، وفي أفريقيا بلغ متوسط نسبة النساء في البرلمانات 24 ٪ فقط، وهو ما يعكس ضعف التقدم في تحقيق المساواة السياسية المنصوص عليها في اتفاقية [19]

ومحلياً تسببت سنوات النزاع المسلح في تدهور الاقتصاد الليبي بشكل كبير، حيث أثّرت على البنية التحتية الأساسية، وخصوصًا في قطاعات التعليم والصحة والعمل تعاني المرأة الليبية من التهميش الاقتصادي بشكل مضاعف، إذ تظهر الفجوة الجندرية بوضوح في فرص الوصول إلى سوق العمل. وفقاً لتقديرات البنك الدولي (2022)، لا تزال مشاركة المرأة في القوى العاملة منخفضة حيث تحظي بنسبة تصل إلى 37 ٪ مقارنة بمعدل 64 ٪ للرجال. ونسبة البطالة بين النساء إلى 25.4 ٪، متجاوزة المعدل الوطني في ليبيا الذي يصل إلى 19.3 . ورغم إجراء مسح القوى العاملة في ليبيا في عام 2022. وتتقاضى النساء في ليبيا أجوراً أقل بثلاث مرات تقريبًا من أجر الرجال وهو ما يتعارض مع حق المرأة في المساواة في الأجر عن العمل ذات القيمة المتساوية.[20]

وعلى الصعيد السياسي في ليبيا، رغم تمثيل النساء بنسبة 16 ٪ في البرلمان المنتخب، فإن هذه النسبة لا تزال تعتبر غير كافية لتحقيق المساواة الجندرية في الحياة السياسية. النساء في ليبيا يمثلن 18 ٪ من المناصب الوزارية، ولكن هذه النسبة تظل متواضعة بالنظر إلى التحديات الكبيرة التي تواجههن في الوصول إلى مراكز صنع القرار. ويعتبر العديد من الخبراء أن ليبيا مطالبة بتجاوز العقبات الاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون تمثيل المرأة بشكل أكبر في السياسة، خاصة الصورة النمطية والثقافية التي تفضل مشاركة الرجل على حساب المرأة في الحياة السياسية.

تشير بعض المؤسسات إلى ضرورة تمثيل النساء بنسبة 30 ٪ على الأقل في المجلس التشريعي القادم بغرفتيه، مع التأكيد على أهمية تحقيق مشاركة كاملة وفاعلة للنساء في الحياة السياسية.

من جهة أخرى، يُعد عدم إدراك العديد من النساء في ليبيا لحقوقهن أحد العوامل الرئيسية التي تعيق توسيع أدوارهن السياسية، وهناك مجموعة من التحديات التنظيمية التي تمنع النساء من المشاركة الواسعة في الانتخابات. من أبرز هذه التحديات، قانون الانتخابات الذي أعدته لجنة 6+6، حيث يمنع النساء والرجال على حد سواء من الترشح للانتخابات البرلمانية في حال كانت الأم أجنبية. هذا القانون يحد من فرص عدد كبير من النساء في الترشح للانتخابات.

أيضاً، يشكل الانتشار الواسع للجماعات المسلحة في ليبيا تهديداً كبيراً للنساء، حيث يحد من قدرتهن على المشاركة السياسية، فقد تعرضت العديد من النساء في ليبيا لحوادث خطف وقتل بسبب نشاطهن السياسي، مما يزيد من صعوبة الوضع بالنسبة للنساء اللواتي يسعين للمشاركة في الحياة العامة.

- **المطلب الثاني:**

تحليل نجاحات وإخفاقات تطبيق الاتفاقيات الدولية:

- **أولاً: النجاحات في تطبيق الاتفاقيات الدولية:**

شهدت العديد من الدول النامية نجاحات ملحوظة في تطبيق الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة، والتي انعكست بشكل إيجابي على الأطر القانونية والسياسية والاجتماعية. فعلى الصعيد القانوني، تم تعديل العديد من التشريعات الوطنية لتتماشى مع متطلبات الاتفاقيات الدولية، ما عزز حقوق المرأة في مجالات مثل الميراث والعمل والمشاركة الاقتصادية. هذه التعديلات أظهرت التزامًا ملموسًا من بعض الدول في السعي نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، إذ أصبحت التشريعات المحلية أكثر توافقاً مع المعايير الدولية، مما ساهم في تحسين مكانة المرأة في المجتمع. كما أسهمت هذه الاتفاقيات في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، حيث زادت نسب تمثيلها في البرلمانات والمجالس المحلية في العديد من الدول، مما أتاح لها فرصة المساهمة في صناعة القرار السياسي. هذا التقدم لم يكن محصورًا في مجال السياسة فقط، بل امتد أيضًا إلى مجال التعليم، حيث أدت السياسات المستندة إلى هذه الاتفاقيات إلى زيادة معدلات التحاق الفتيات بالمدارس، خاصة في المناطق الريفية، مع التركيز على توفير الدعم اللازم للفتيات لتحقيق نجاح أكاديمي يعزز فرصهن المستقبلية. وبالإضافة إلى ذلك، كان لمكافحة العنف ضد المرأة دور رئيسي في هذه النجاحات، إذ اعتمدت دول عدة قوانين تهدف إلى حماية النساء من أشكال العنف المختلفة، ما يعكس تأثيرًا إيجابيًا للاتفاقيات الدولية على الأطر القانونية والتشريعية.

● ثانياً: الإخفاقات في تطبيق الاتفاقيات الدولية:

رغم التقدم الذي حققته الاتفاقيات الدولية في بعض الدول النامية، إلا إن العديد من هذه الدول لا تزال تواجه تحديات كبيرة تعيق التنفيذ الفعلي لهذه الاتفاقيات. من أبرز هذه التحديات التناقض بين النصوص القانونية والتطبيق العملي؛ حيث إن العديد من الدول قد صدقت على الاتفاقيات الدولية، إلا إن التشريعات المحلية، في كثير من الأحيان، لا تزال تعاني من التمييز ضد المرأة. هذا التناقض يعكس ضعف الإرادة السياسية في ترجمة الالتزامات الدولية إلى ممارسات فعلية، خصوصًا في الدول التي تعاني من النزاعات السياسية أو عدم الاستقرار، حيث تُعرقل الحروب والصراعات تنفيذ أي برامج تهدف إلى تمكين المرأة وحمايتها.

كما أن نقص الموارد المالية والبشرية يشكل عقبة رئيسية أمام تفعيل السياسات المستندة إلى الاتفاقيات الدولية، حيث تعاني العديد من الدول من محدودية التمويل اللازم لتنفيذ برامج المساواة الجندرية، ما يؤدي إلى ضعف فعالية هذه السياسات على أرض الواقع. إضافة إلى ذلك، فإن الموروثات الثقافية والاجتماعية تلعب دورًا كبيرًا في تقويض الجهود المبذولة لتحقيق المساواة، حيث إن الأعراف والتقاليد الراسخة في بعض المجتمعات تكرس التمييز وتحد من قدرة النساء على الاستفادة من الحقوق التي تكفلها الاتفاقيات الدولية. وأخيرًا، تعاني معظم الدول من غياب آليات فعالة للرصد والتقييم، مما يجعل من الصعب قياس مدى تحقيق التقدم المطلوب أو تحديد العقبات التي تعترض التنفيذ، وهو ما يشكل تحديًا إضافيًا في مسار تطبيق هذه الاتفاقيات.

■ الخاتمة:

تعتبر الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة، مثل اتفاقية سيداو، حجر الزاوية في تعزيز حقوق المرأة على المستوى العالمي. وتواجه الدول النامية، بما في ذلك دول المغرب العربي وليبيا، تحديات كبيرة في تنفيذ هذه الاتفاقيات وتتراوح هذه التحديات بين القضايا الاقتصادية، مثل محدودية الموارد ونقص الفرص الاقتصادية، إلى قضايا سياسية وثقافية، مثل الصور النمطية السائدة والموروثات الاجتماعية التي تعيق مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية.

رغم التصديق على العديد من الاتفاقيات الدولية، إلا إن الواقع المحلي في معظم هذه الدول لا يعكس التقدم المرجو في تحسين أوضاع النساء. إن التحديات الاقتصادية والسياسية تعيق تنفيذ هذه الاتفاقيات، مما يجعل تحقيق المساواة بين الجنسين أمرًا بعيد المنال في العديد من الحالات. ومع ذلك، لا يمكن إنكار بعض النجاحات المحدودة، التي تتجلى في تحسين المشاركة السياسية لبعض النساء وتعديل بعض القوانين لصالح حقوقهن، وإن كانت تلك النجاحات لا تزال قاصرة عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالمساواة الجندرية.

■ **النتائج:**

- تطبيق هذه الاتفاقيات متفاوتاً بين الدول النامية، حيث يواجه التنفيذ تحديات متعلقة بالعوامل الاقتصادية، السياسية، والثقافية.
- تعد الأعراف الاجتماعية والثقافية، مثل الصورة النمطية المفضلة لمشاركة الرجل في الحياة السياسية، من أبرز العوامل التي تحد من تمثيل النساء في مراكز صنع القرار.
- رغم وجود بعض القوانين التي تدعم حقوق المرأة، إلا إن هناك نقصًا في فعالية تطبيقها بسبب القوانين التمييزية، مثل قانون الانتخابات الذي يمنع النساء من الترشح في حال كانت الأم أجنبية.
- يظل العنف ضد المرأة خاصة في مناطق النزاع، تحديًا كبيرًا يعوق مشاركتها السياسية والاجتماعية.

■ **التوصيات:**

- يجب أن تبنى سياسات تشريعية وإجرائية تدعم المساواة الجندرية وتطبيق قوانين منصفة.
- يجب تعديل القوانين الانتخابية التي تقيّد قدرة النساء على الترشح والمشاركة السياسية لضمان فرص متساوية للنساء في المشاركة السياسية.

– تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء وتوفير برامج تدريبية لدعم قدراتهن.

– يجب العمل على تغيير الموروثات الثقافية التي تحد من قدرة النساء على المشاركة الفعالة في الحياة السياسية والاجتماعية.

– من الضروري توفير بيئة آمنة للنساء، خاصة في مناطق النزاع، عبر تعزيز القوانين التي تحمي المرأة من العنف والملاحقة القضائية لمرتكبي الجرائم ضد النساء.

– يجب أن تتبنى الحكومات والمؤسسات الدولية أهدافًا طموحة لزيادة تمثيل النساء في المناصب القيادية والبرلمانية، مع توفير آليات تضمن مشاركتهن الفعّالة في صياغة السياسات العامة.

■ المراجع:

1. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 1996م.
2. قانون رقم 6 لسنة 2016م بشأن تعديل بعض أحكام القانون المدني.
3. المادة 152 من القانون الجنائي السوداني لعام 1991.
4. "عام / صدور أمر سام باعتماد تطبيق أحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية بما فيها إصدار رخص القيادة على الذكور والإناث على حد سواء وكالة الأنباء السعودية". تاريخ الدخول: 2024/11/23 الساعة:12:05م . www.spa.gov.sa.
5. RDFL Women، تطور حقوق النساء ضمن حقوق الإنسان." تاريخ الدخول في 21 نوفمبر 2024م الساعة:23:05م.
6. الأمم المتحدة. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. نيويورك: الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1948 . على الرابط التالي: https://www.un.org/en/about-us/universal-declaration-of-human-rights.
7. الجمعية العامة للأمم المتحدة. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، 1979م.
8. الجمعية العامة للأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 1966م.
9. الحبيب الأسود، برلمان ليبيا يستعد لمناقشة أول قانون لمكافحة العنف ضد المرأة، العرب،

2023/12/24م تاريخ الدخول: 2024/11/23م الساعة: 02:03م. https://2u.pw/YZ96Yadq

10. شمشاد حسين، تخلف الفتيات عن التعليم في الهند.. الواقع يتغير، دراسات شبكة الجزيرة، 2019م، تاريخ الدخول: 2024/11/23م الساعة: 7:30م على الرابط التالي: https://aja.me/mz046x .

11. كوينتين وودون، تقرير للبنك الدولي والمركز الدولي لبحوث المرأة: زواج الأطفال سيكلف البلدان النامية تريليونات الدولارات بحلول عام 2030، 2017م.

12. المعهد المغربي لتحليل السياسات، إصلاح مدونة الأسرة: الإنجازات والتحديات والتوجهات المستقبلية نحو المساواة بين الجنسين، 4 نوفمبر2023، الرباط، المغرب، 2023م، تاريخ الدخول 22 نوفمبر2024م الساعة 11:20ص.

13. منصور، هدى. "تطبيق CEDAW في تونس: من الالتزام الدولي إلى التغير القانوني." مجلة القانون والمجتمع، العدد 34 - 2018م.

14. قُدّم كونستانتين ميكالوبولوس هذه الورقة في صورة مختلفة أمام اجتماع المائدة المستديرة الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة بشأن المعاملة الخاصة والتفضيلية في سياق مفاوضات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالزراعة، جنيف، أول فبراير 2002م.

15. مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، تقرير مقدم إلى لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بخصوص ليبيا في إطار قائمة القضايا قبل التبليغ، 2019/12/19م.

16. Libya: Experts troubled by discriminatory policy restricting movement of women and girls travelling abroad, https://www.ohchr.org/en/press-releases/202307//libya-experts-troubled-discriminatory-policy-restricting-movement-women-and

17. UN Women. (2021). Progress on the Sustainable Development Goals: The gender snapshot 2021. Retrieved from https://www.unwomen.org

18. International Labour Organization (ILO). (2020). Women in Informal Employment: Global Trends. Retrieved from https://www.ilo.org

19. World Bank. (2021). Women, Business, and the Law. Retrieved from https://www.worldbank.org .

20. LIBYACOUNTRYOFFICE, page 4, https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/202310-/undp-ly-gender-strategy-2023.pdf